الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العلوم الحديثة

كلية التعليم المفتوح وعن بعد

الاقتصاد الكلي

المحاضرة الأولى

www.ums-edu.com/distance
distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 468305

الفصل الأول

المفاهيم والمصطلحات الأساسية في الاقتصاد الكلي

علم الاقتصاد

لقد تعددت تعاريف علم الاقتصاد بين كثير من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين منذ آدم سميث حتى يومنا هذا إلا أننا سنهتم فقط بالتعريفين التاليين:

1- "علم الاقتصاد هو احد العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة السلوك أو النشاط الاقتصادي للأفراد والمجتمعات واختيار أكفأ الأساليب لتوظيف موارد الإنتاج النادرة لإنتاج مختلف السلع والخدمات وتوزيعه بين الأفراد بهدف تحقيق أقصى إشباع ممكن للأفراد"[1]

2- " علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث عن الاستخدامات المتعددة للموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع"

إن النظريتين الرئيسيتين التي يتكون منها علم الاقتصاد هما: النظرية الاقتصادية الكلية Macroeconomic Theory والنظرية الاقتصادية الجزئية Microeconomic Theory وهذا الكتاب كما يشير العنوان يهتم بالنظرية الكلية.[2]

تعاريف بعض المصطلحات شائعة الاستخدام في الاقتصاد الكلي:

- **النظرية الاقتصادية Economic Theory**

تعرف النظرية الاقتصادية بأنها عبارة عن تحليل العلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد، مثل الاستهلاك الكلي ، التوظيف (الاستخدام)، الاستثمار، الصادرات والواردات، ... الخ.

- **النموذج الاقتصادي Economic Model**

هو عبارة عن تمثيل تلك العلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد، وبعبارة أخرى هو عبارة محاكاة مبسطة لواقع الظاهرة الاقتصادية من اجل تسهيل فهم وتحليل وتركيب تلك الظاهرة. وقد يتم عرض النموذج الاقتصادي بالأساليب التالية:

1- التحليل الرياضي وفيه يتم عرض النموذج باستخدام المعادلات الرياضية
2- التحليل اللفظي وفيه يتم عرض النموذج بصورة وصفية وقد يستخدم الباحث بعض الجداول الرقمية التي تدعم تحليله الوصفي.
3- التحليل البياني وفيه يتم عرض النموذج الاقتصادي في صورة رسوم وأشكال بيانية.

- **الاقتصاد الكلي Macroeconomic**

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي للمجتمع ، وتمثل النظرية الاقتصادية الكلية الإطار العام لتحليل الاقتصاد الكلي، من خلال تناوله لدراسة نظريات الطلب الكلي والعرض الكلي والتوازن الكلي، بالإضافة إلى اهتمامه بتحليل ومعالجة قضايا التضخم والبطالة والركود والانتعاش الاقتصادي. كما يهتم بدراسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياستين المالية والنقدية.

- **المتغيرات الداخلية Endogenous Variables**

هي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمها من داخل النموذج، ويفترض فيها بأنها تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها.

- **المتغيرات الخارجية Exogenous Variables**

وهي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمها من خارج النموذج، ويفترض فيها بأنها تؤثر على المتغيرات الداخلية ولا تتأثر بها.

- **المعادلات السلوكية Behavioral Equations**

وهي تلك المعادلات التي تحتوي على معلمات (Parameters) ومن ثم يراد تقديرها مثل تقدير الألفا والبيتا في كل من دوال الاستهلاك والطلب والعرض. فمثلا يمكننا كتابة دالة الاستهلاك على النحو التالي

$$C = \alpha + \beta Y$$

حيث أن : الألفا α هي المعلمة الأولى من الدالة ويجب أن تكون اكبر من الصفر $\alpha>0$

أما البيتا β فهي المعلمة الأخرى وتعبر عن ميل دالة الاستهلاك واقتصاديا تسمى الميل الحدي للاستهلاك ويجب أن تكون اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح $0 < \beta > 1$

وتسمى بالدالة السلوكية لأنها تبين السلوك الذي يسلكه الاستهلاك المرافق لسلوك الدخل.

- **المعادلات التعريفية: Definitional or Identities Equations**

وهي تلك المعادلات التي تعرف متغيرا ما باستعمال المتغيرات الأخرى. فمثلا يعرف الدخل (Y) بأنه مجموع الاستهلاك (C) والادخار (S). $Y = C + S$

وتسمى في النظام المحاسبي بالمتطابقات أي أن الطرف الأيمن من المعادلة = الطرف الأيسر.

- **شرط التوازن: Equilibrium Condition**

وشرط التوازن هذا يمثل حالة التوازن بين القوى المضادة Opposing Forces أو بين القوى المتعارضة. فمثلا، نجد أن التوازن في الاقتصاد الكلي يمثل الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي = العرض الكلي.

- **الناتج الكامن Potential Output**

وهو ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع.

- **الناتج الفعلي Actual Output** وهو ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن انجازه عند مستوى التشغيل غير الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع.

أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

تختلف أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الكلي) من مجتمع إلى آخر إلا أنه يمكن لنا تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية وهي:

1- تحقيق نمو اقتصادي (Economic Growth) مرتفع قابل للاستدامة

ويتحقق النمو الاقتصادي عن طريق قدرة الوطن أو المجتمع على إنتاج المزيد من السلع والخدمات ، وكلما كان معدل النمو الاقتصادي في المجتمع اكبر من معدل النمو السكاني كلما كان أفضل ، لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم.

2- الاستخدام التام Full Employment

ويقصد بذلك التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع، ولرفع مستوى معيشة الأفراد فإنه لا بد من جعل الاستخدام اكبر ما يمكن، أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل.

3- استقرار الأسعار: Price Stability

لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على العملة، وسياسات التأمين ، والسندات Bonds.

بعبارة أخرى: إن ابرز ما ينتج عن عدم استقرار الأسعار هو ظهور التضخم Inflation الذي يعني الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار الذي ينجم عن ذلك انخفاض القوة الشرائية للنقود الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخول الحقيقية للأفراد مما يؤدي إلى تفاوت الدخول بين الأغنياء والفقراء (بمعنى تضرر أصحاب الدخول المنخفضة والثابتة) الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الثقة في العملة الوطنية.

لذا لا بد من تأمين استقرار الأسعار وتجنب حدوث التضخم Inflation والانكماش Deflation

4- عدالة توزيع الدخول Equitable Distribution of Income

وتعني توزيع الناتج القومي بشكل عادل أو على الأقل قريب من العدالة. وهذا يتحقق عن طريق مكافأة الأفراد حسب إنتاجيتهم وجهودهم تطبيقا لشعار " لكل حسب عمله"، وفي نفس الوقت يجب ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.

5- التوازن في ميزان المدفوعات Equilibrium in the Balance of Payments

وميزان المدفوعات هو عبارة عن ملخص إحصائي لكافة الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي. وتشمل الصفقات الاقتصادية على الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال المختلفة.

أهم القضايا الرئيسية التي يتناولها الاقتصاد الكلي:

أولا: قضايا الاستقرار الاقتصادي

ما المقصود بالاستقرار الاقتصادي؟ الاستقرار الاقتصادي المطلوب من وجهة نظر بعض الاقتصاديين هو الحالة التي يتحقق عندها مستوى التوظف الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع[3]

وتشمل عناصر الاستقرار الاقتصادي المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية:

أ- معدل التضخم	ب- سعر صرف العملة الوطنية
ج- أسعار وعوائد رأس المال	د- عرض النقود والطلب على النقود
هـ - عجز الموازنة العامة للدولة	و- عجز ميزان المدفوعات أو العجز في الميزان التجاري

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة - المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}}{\text{المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}} * 100$$

المستوى العام للأسعار: General Price Level

يعرف المستوى العام للأسعار بأنه المتوسط الترجيحي لمجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

ويمكن حساب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي للأسعار وهو رقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات في بلد ما وذلك وفقا لأسعار المستهلك أو لأسعار المنتج.

سعر الصرف Exchange Rate

يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد وحدات النقد الأجنبي اللازم مبادلتها بوحدة نقدية وطنية واحدة.

السياسات المالية: Financial Policies

هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير على الاستقرار الاقتصادي ومن أبرزها الإنفاق الحكومي والضرائب.

السياسات النقدية: Monetary Policies

وهي مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية وغيرها من السياسات النقدية التي يكون البنك المركزي مسئولا عنها.

ثانيا البطالة: Unemployment معناها – قياسها - أنواعها

تعتبر البطالة من أخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. ولعل السؤال المنطقي الذي يواجه الباحث أو القارئ، من هو العاطل عن العمل؟

تعريف العاطل عن العمل: اجمع الاقتصاديون والخبراء وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO، على تعريف العاطل بأنه " كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"[3]

معدل البطالة: هو عبارة عن نسبة العاطلين عن العمل إلى حجم القوى العاملة في المجتمع.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} * 100$$

أنواع البطالة:

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أن أنماط البطالة وأشكالها ليست ثابتة أو نهائية، وإنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار، طبقاً لجوانب اهتمام الباحثين. ويمكن تقسيم أشكال البطالة إلى الأنواع الآتية:

النمط الأول :تقسيم البطالة حسب نمط التشغيل، إلى ثلاثة أنماط هي:

أ. البطالة السافرة Open unemployment

ويُقصد بـ"البطالة السافرة"، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ولا يجدونه، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد القومي، مثل بطالة الخريجين .

ب. البطالة الجزئية أو نقص التشغيل Underemployment

وتعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملاً، ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب. ومن ثم فهي تتضمن جماعة من الناس يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب، ويعملون من خلال عقود تختلف عمّا هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل، كما يكون إنتاجهم، عادة، أقل من الأعمال الأخرى.

ج. البطالة المقنعة أو المستترة Disguised unemployment

وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون إنتاجهم أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم على نحو متدنٍ. وهذه البطالة تُعد أخبث الأنواع خاصة في الدول النامية، لأنها الوجه الآخر لتدني الإنتاج في العمل المبذول.

النمط الثاني: تقسيم البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد إلى ثلاثة أنماط، هي:

أ. البطالة الاحتكاكية الفنية (Frictional Unemployment)

وهي الحالة التي تحدث عندما يتعطل بعض الأشخاص، مع ما قد يكون من طلب على العمال لم يتم إشباعه بعد؛ لأن هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب. وينشأ –عادة- هذا النوع من البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات، أو لصعوبة تدريبهم على الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها، والتي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل.

ب. البطالة الدورية Cyclical Unemployment

وهي التي تنشأ نتيجة للدورات التجارية المعروفة جيداً في النشاط الاقتصادي المتكامل؛ فعندما يحدث انخفاض عابر في الطلب على البضائع، يُرغم أصحاب المصانع على تخفيض عدد العمال أو تخفيض ساعات عملهم.

ج. البطالة الهيكلية البنائية (Structural Unemployment)

ويُقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى وجود حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. وتحدث البطالة الهيكلية بسبب تغير في هيكل الطلب على السلع والمنتجات، أو إلى تغير في الفن التقني المستخدم، أو إلى تغيرات في سوق العمل نفسه.

النمط الثالث: تقسيم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى:

أ. البطالة الموسمية Seasonal Unemployment

وهي البطالة التي تحدث أساساً في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي. فقد أصبحت الزراعة مهنة لبعض الوقت، خاصة وأن صغر حجم الحيازة الزراعية بفعل تفتت الحيازة أدى إلى الحد من العمالة الزراعية. وقد تحدث في بعض الصناعات في الريف بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف أو للتغيرات، التي تطرأ على أنماط الاستهلاك.

ب. البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment

وهي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل ، إما لعزوفه عنه أو تفضيله لوقت الفراغ، وإما لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى، وظروف عمل أحسن، أو للانسحاب من سوق العمل بإرادته، كجماعات التكفير والهجرة التي ترفض العمل في الحكومة.

ج. البطالة الإجبارية أو القسريةInvoluntary Unemployment

ويُقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي من غير إرادته أو اختياره، وتحدث من طريق تسريح العمال بشكل قصري مع أن العامل راغب في العمل (مثل ظاهرة المعاش المبكر الإجباري) وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظف، على الرغم من بحثهم الجدي عنه، وقدرتهم عليه، وقبولهم لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية، أو في حالة خصخصة الشركات والمنشآت العامة في الاقتصاد القومي.

ثالثا: الطلب الكلي والعرض الكلي (AD/AS)

الطلب الكلي: Aggregate Demand

يمثل الطلب الكلي جانب الإنفاق الكلي على السلع والخدمات ويتكون من الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي، وصافي الإنفاق الخارجي(الصادرات- الواردات).ويعكس الطلب الكلي علاقة عكسية بين جانب الإنفاق على السلع وبين المستوى العام للأسعار.

العرض الكلي Aggregate Supply

يمثل العرض الكلي جانب النشاط الإنتاجي للمجتمع ، أي كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة خلال فترة زمنية معينة.ويمكن التعبير عن العرض الكلي بأنه الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي. والعرض الكلي يعكس علاقة طردية بين العرض الكلي وبين المستوى العام للأسعار.

ويؤدي التساوي بين الطلب الكلي والعرض الكلي إلى تحديد المستوى التوازني للدخل للمجتمع عند مستوى معين من الأسعار. كما هو مبين في الشكل رقم(1)

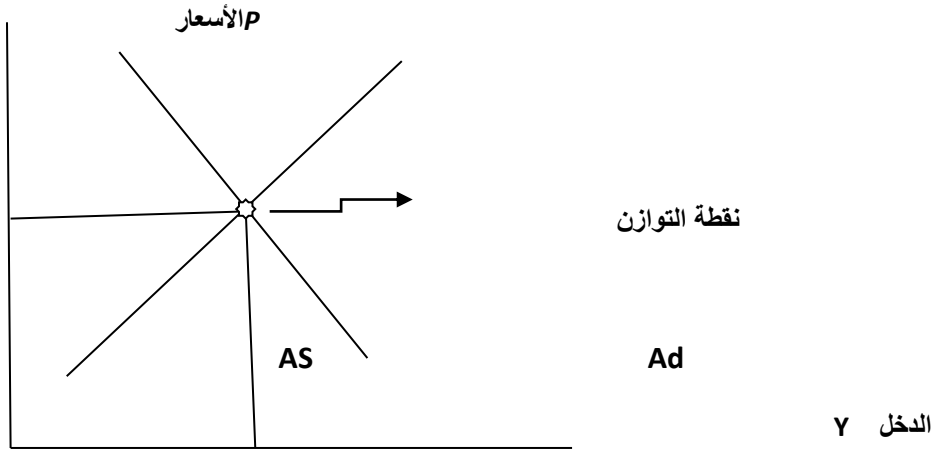

رابعا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

لقد ذكرنا سابقا أن الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياستين المالية والنقدية. إلا أن حدود وحجم .التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي للمجتمع لم يكن دائما محل اتفاق بين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية بحسب توجهاتها الفكرية . ومن أبرز هذه المدارس : المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية.

أولا: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي(الكلاسيكي)

لكي نتعرف على طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ينبغي الإشارة ابتداءً إلى الأسس التي قامت عليها النظرية التقليدية (المدرسة الكلاسيكية)، حيث ارتكزت على ثلاثة أسس هي :

الأساس الأول: إيمانهم المطلق بقانون ساي(Say) للمنافذ أو للأسواق.. والذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب المساوي له في القيمة". وتفسير هذا القانون أن هناك علاقة سببية بين الإنتاج (العرض)، والإنفاق (الطلب). فالزيادة في العرض سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي. ومن ثم يستحيل أن يواجه الاقتصاد حالة إفراط إنتاج (أي فائض إنتاج)، لأن هناك آلية أو يد خفية تحول كل زيادة في الإنتاج إلى زيادة مناظرة لها في الإنفاق. فطالما الادخار والاستثمار مجرد وسيط للتبادل ليس إلا، فليس ثمة مبرر للاحتفاظ بها، ومن ثم فإن أية زيادة في الدخول النقدية ستتحول إلى زيادة في الإنفاق على السلع والخدمات. وهو ما يعني أن العرض الكلي لا يمكن أن يكون أكبر من الطلب الكلي، أي أن الاقتصاد دائما يكون في حالة توازن وبالتالي عدم وجود فجوة تضخمية أو انكماشية في أي حال من الأحوال وتحت أي ظرف من الظروف.

الأساس الثاني : اتجاه النظم الرأسمالية تلقائيا نحو التشغيل الكامل نتيجة افتراض مرونة الأسعار والأجور. ذلك أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة عند مستوى التشغيل الكامل دائما. كما أن موارد المجتمع سوف تشغل بأقصى كفاءة ممكنة على النحو الذي يجعل الاقتصاد في حالة تشغيل كامل وبصورة مستمرة شريطة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الأساس الثالث: تحقيق التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة للمجتمع. ذلك أن المصلحة العامة وفقا لهذا الفكر ليست إلا حاصل جمع مصالح الأفراد. إذ يؤكدون أنه في ظل بيئة تتوافر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية أولها وأهمها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإن القطاع الخاص سينمو ويزدهر، ويسعى كل فرد لإشباع حاجاته وتعظيم ثرواته وتحقيق مصالحه الذاتية. وهو في سعيه هذا يحقق مصلحة المجتمع بطرية غير مباشرة مدفوعا باليد الخفية التي تدفعه، بحيث لا تتوقف إلا بعد أن تكون جميع موارد المجتمع موظفة توظيفا كاملا، وعندئذ تتحقق مصلحة الفرد والمجتمع. وعلى هذا الأساس نادي المفكرون التقليديون أمثال آدم سميث وساي وغيرهم، بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويقتصر دور الدولة وفقا لهذه المدرسة في إنجاز الوظائف التي حددها آدم سميث في المهام التالية.

1- الدفاع عن الوطن والمجتمع وحماية أراضيه وسيادته من أي اعتداء خارجي.
2- تحقيق الاستقرار الأمني الداخلي عن طريق خدمات الأمن والنظام والشرطة والعدالة وحماية الملكية الفكرية.
3- القيام بتوفير البنية الأساسية كالطرق والمواصلات والمطارات والموانئ والتي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها نظرا لارتفاع تكاليفها وضآلة الربح فيها.
4- قيام الدولة بأداء الخدمات العامة الأساسية كالتعليم والصحة ونشر الوعي والثقافة.

ثانيا: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الكينزي

انتقد كينز* الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية فقد هاجم قانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف .

كما اثبت كينز أنه ليس صحيحا أن الاقتصاد يستقر عند مستوى التشغيل الكامل بصورة تلقائية وفي جميع الأحوال كوضع طبيعي. وخلص إلى القول بأن مستوى التشغيل والإنتاج في النظام الرأسمالي إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال - والذي يكون عند مستوى أقل أو أعلى من التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.- باعتباره الوسيلة الفاعلة في تنشيط الاستثمار والإنتاج وتجاوز الركود والانكماش الاقتصادي. كما أوضح كينز خرافة اليد الخفية التي توفق بين مصالح الفرد ومصلحة المجتمع وأكد على وجود تناقض صارخ وتعارض في كثير من الأحيان بين المصلحتين. وكانت لأرائه صدى واسعا في الولايات المتحدة وأوروبا وخاصة أن آراء الكلاسيك قد فشلت في معالجة أزمة الكساد الكبير التي عانت منها الاقتصادات الأوروبية والأمريكية خلال الفترة (1928- 1934).

من خلال التحليل السابق استطاع كينز أن يوجد المبرر الاقتصادي والأساس النظري لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وان يجعل من السياسة المالية والنقدية أداتين هامتين في توجيه النشاط الاقتصادي ومعالجة اختلالاته. غير أن كينز قيد تدخل الدولة وحدده في حالتين اثنين. حالة الكساد وحالة التضخم.

www.ums-edu.com/distance
distance@ums-edu.com
Tel: +967- 01- 468305

المصطلح باللغة الإنجليزية	المعنى باللغة العربية
Macroeconomic Theory	النظرية الاقتصادية الكلية
Microeconomic Theory	النظرية الاقتصادية الجزئية
Macroeconomic	الاقتصاد الكلي
Microeconomic	الاقتصاد الجزئي
Economic Theory	النظرية الاقتصادية
Economic Model	النموذج الاقتصادي
Endogenous Variables	المتغيرات الداخلية
Exogenous Variables	المتغيرات الخارجية
Behavioral Equations	المعادلات السلوكية
Definitional or Identities Equations	المعادلات التعريفية
Equilibrium Condition	شرط التوازن
Potential Output	الناتج الكامن
Actual Output	الناتج الفعلي
Economic Growth	النمو الاقتصادي
Full Employment	الاستخدام التام
Price Stability	استقرار الأسعار
Equitable Distribution of Income	عدالة توزيع الدخول
Equilibrium in the Balance of Payments	التوازن في ميزان المدفوعات
General Price Level	المستوى العام للأسعار
Exchange Rate	سعر الصرف
Financial Policies	السياسات المالية
Monetary Policies	السياسات النقدية
Unemployment	البطالة
Open unemployment	البطالة السافرة
Underemployment	البطالة الجزئية أو نقص التشغيل
Disguised unemployment	البطالة المقنعة أو المستترة
(Frictional Unemployment)	البطالة الاحتكاكية الفنية
Cyclical Unemployment	البطالة الدورية
(Structural Unemployment)	البطالة الهيكلية البنائية
Seasonal Unemployment	البطالة الموسمية
Voluntary Unemployment	البطالة الاختيارية
Involuntary Unemployment	البطالة الإجبارية أو القسرية
Aggregate Demand	الطلب الكلي
Aggregate Supply	العرض الكلي

ملخص الفصل الأول

- **الاقتصاد الجزئي يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للفرد سوا كان مستهلكا أو منتجا وتمثل النظرية الاقتصادية الجزئية الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الجزئي.**
- **الاقتصاد الكلي يهتم بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي. وتمثل النظرية الاقتصادية الكلية الإطار العام للتحليل الاقتصادي على المستوى الكلي.**
- **النظرية الاقتصادية : عبارة عن تحليل العلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد، مثل الاستهلاك الكلي ، التوظيف (الاستخدام)، الاستثمار، الصادرات والواردات، ... الخ**
- **النموذج الاقتصادي: عبارة عن محاكة مبسطة لواقع الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.**
- **المتغيرات الداخلية: هي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمها من داخل النموذج، ويفترض فيها بأنها تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها.**
- **المتغيرات الخارجية: وهي تلك المتغيرات التي تتحدد قيمها من خارج النموذج، ويفترض فيها بأنها تؤثر على المتغيرات الداخلية ولا تتأثر بها.**
- **المعادلات السلوكية: وهي تلك المعادلات التي تحتوي على معلمات (Parameters) ومن ثم يراد تقديرها مثل تقدير الألفا والبيتا في كل من دوال الاستهلاك والطلب والعرض**
- **المعادلات التعريفية: وهي تلك المعادلات التي تعرف متغيرا ما باستعمال المتغيرات الأخرى. فمثلا يعرف الدخل (Y) بأنه مجموع الاستهلاك (C) والادخار (S).**
- **الناتج الكامن: وهو ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن تحقيقه عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع**
- **الناتج الفعلي وهو ذلك المستوى من الناتج الذي يمكن انجازه عند مستوى التشغيل غير الكامل لعناصر الإنتاج في المجتمع.**
- **المستوى العام للأسعار: General Price Level**
- **يعرف المستوى العام للأسعار بأنه المتوسط الترجيحي لمجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.**
- **سعر الصرف Exchange Rate**
- **يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد وحدات النقد الأجنبي اللازم مبادلتها بوحدة نقدية وطنية واحدة.**
- **السياسات المالية: Financial Policies**
- **هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتأثير على الاستقرار الاقتصادي ومن أبرزها الإنفاق الحكومي والضرائب.**
- **السياسات النقدية: Monetary Policies**
- **وهي مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية وغيرها من السياسات النقدية التي يكون البنك المركزي مسئولا عنها.**
- **العاطل عن العمل: " هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"**
- **قانون أوكن: ينص قانون أوكن "بأنه لكل 2.5% نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقابله انخفاض في البطالة بنسبة 1%" اي أنه يبين وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وبين النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.**
- **معدل البطالة: هو عبارة عن نسبة العاطلين عن العمل إلى حجم القوى العاملة في المجتمع.**
- **معدل التضخم =** $\frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة - المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}}{\text{المستوى العام للأسعار في سنة الأساس}} * 100$
- **100 ***

- **الطلب الكلي: يمثل الطلب الكلي جانب الإنفاق الكلي على السلع والخدمات ويتكون من الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري، والإنفاق الحكومي، وصافي الإنفاق الخارجي(الصادرات- الواردات)**

- **العرض الكلي: يمثل العرض الكلي جانب النشاط الإنتاجي للمجتمع ، أي كمية السلع والخدمات المنتجة والمعروضة خلال فترة زمنية معينة.**